

ان تجعل الدليل اقترانيا قلت العالم موجود بعد عدم وكل  
 موجود بعد عدم ففاعل منصف بهذه الصفات تتخلف ان  
 العالم فاعله منصف بهذه الصفات اما الصغري فدليلها حدث  
 العالم واما الكبرى فدليلها استحالة وجود المتوقف بدون هـ  
 المتوقف عليه فصحت النتيجة قال الله عز وجل في دلالة  
 الفعل على اتصاف الفاعل بهذه الصفات الله الذي خلق هـ  
 سبع سموات الاية فقد رفته تستلزم ارادة لايجادها والقدرة  
 والارادة والعلم تستلزم الحياة ثم ان المؤلف جمع هذه الصفات  
 في برهان واحد لاتخاذ الارزوم على تقي كل واحدة منها وهو تقي  
 وجود شي من الحوادث وتوقف وجود الحوادث عليها وبعبارة  
 وانما جمع الشيخ هذه الاربعة في دليل واحد لما حصل بينهما من  
 الارتباط لان تعلق القدرة مرتبة على تعلق الارادة وتعلق  
 الارادة مرتبة على تعلق العلم وهذا الترتيب انما هو في التعلق  
 التخييري واما الصلاحي فيستحيل ترتيبه ولا يقال جمعها في  
 برهان واحد لكونها تتوقف عليها دلالة المعجزة لانها تتوقف  
 عليها وعلى غيرها كوجوده تعالى ومخالفة تعالي للحوادث  
 وقيامه بنفسه وبيان الملازمة انه لو اتفقت القدرة لا تصف  
 بضد ما الذي هو العجز والعاجز لا يتاني منه الفعل فلا يصح  
 ايجادها لشي من الحوادث ولو اتفقت الارادة لا تسقى الوجود لان  
 وجود المشروط بدون شرطه محال وايضا فلولا تخصص  
 الحوادث بوجود او مقدار او صفة او مكان لزم بقاؤها على  
 العدم ولولا تخصص برهان لزم اما قدمها واستمرار عدتها  
 ولو اتفقت العلم لا تسقى القصد لان القصد مشروط بالعلم  
 ولا يلزم

ولا يلزم من تقي القصد الذي هو الارادة تقي القدرة هـ  
 ويلزم من تقي الكل ان لا يوجد شي من الحوادث ولو  
 اتفقت الحياة لا تسقى الجوع لانها شرط عقلي وتقديم  
 الشيخ هذه الصفات على الحياة من باب تقديم المشروط  
 على الشرط او من باب تقديم المدلول على الدليل لان  
 وجود الشرط دليل على وجود مشروطه ولا يقال انه  
 يلزم من تقي هذه الصفات تقي الايجاد لجواز ان يكون  
 بطريق اللزوم الذاتي لان الايجاد به لا يتوقف على قدرة  
 ولا ارادة ولا علم ولا حياة وانما يتوقف عليهما ان لو كان  
 بطريق الاختيار والحوادث ان الشيخ رضي الله تعالى عنه  
 لم يصل الي هنا حتى ابطال العلة والطبيعة واثبت كون  
 الصانع مختارا وذلك انه اقام البرهان القاطع على حدوث  
 العالم وعلى قدم صنائع العالم وبقايه فلو اوجده بطريق  
 اللزوم الذاتي لزم قدم العالم تقدم علته او طبيعته لان  
 العلول او المطبوع يستحيل تأخره بالزمان عن طبيعته  
 او علته لكن العالم حادث والحق تبارك وتعالى ازل به  
 فتعين انه مختار فاذا كان مختارا فيلزم حينئذ من تقي هـ  
 هذه الصفات تقي الحوادث لكنها موجودة فتعين اتصاف  
 الحق بهذه الصفات لان الفعل الموجود بطريق الاختيار  
 يتوقف في ايجادها واعدامه على اقتدار فاعله وفي تخصيصه  
 على ارادته وفي كونه مرادا على علمه هكذا قال الشيخ رحمه  
 الله تعالى في صغري صغري واما برهان وجود السمع له  
 تعالي والبصر والكلام فبالكتاب والسنة والاجماع وايضا